السنة الثالثة والعشرون العدد 87/ شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر 2025/3/17

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1368

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

ISSN : 1812-8742 ISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

The dialectic of the relationship between oil revenues and public budget in Iraq for the period (2004-2022)

جدلية العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق للمدة 2004-2022

علي صادق عبدالحسن
Ali S. Abdul Hassan
ali_s.abdlhassan@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د أحمد صبيح عطية
Dr. Ahmed Sabeeh Attiya
dr.ahmed_sabeeh@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المستنصرية

Abstract

The Iraqi economy is considered a rentier economy, which relies on oil revenues to finance it, necessitating studying the dialectical relationship between oil revenues and the public budget in Iraq, as the research dealt with analyzing the relationship between them during the period (2004-2022). The research also deals with analyzing the impact of fluctuations in oil prices on the public budget, with a focus on periods that witnessed financial surpluses due to rising prices, and financial crises resulting from declining oil revenues. The deductive approach and the descriptive analytical method of economic data were used to reach the nature of the relationship that links economic variables during the period studied, as the research concluded that public budget suffers from great fragility in the face of changes in oil prices, which leads to a financial deficit when prices fall, and unsustainable surpluses when they rise, as the research discusses the impact of this dependence on the stability of public finances and the national economy. The research reached several conclusions, most notably the necessity of reducing dependence on oil by diversifying sources of revenue and enhancing the role of non-oil sectors. It also proposes a set of recommendations, including establishing a sovereign fund to manage financial surpluses, reforming the tax system, and adopting more sustainable financial policies to address oil fluctuations.

Keywords: Oil revenues, public budget, Iraqi economy, financial deficit, financial surpluses, oil price fluctuations

المستخلص

يُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية، التي تستند إلى الإيرادات النفطية في تمويلها، الأمر الذي يحتم التعرض لدراسة العلاقة الجدلية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق إذ يتناول البحث تحليل العلاقة بينهما خلال المدة(2004-2022). كما يتناول تحليل تأثير التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة، مع التركيز على الفترات التي شهدت فوائض مالية بسبب ارتفاع الأسعار، والأزمات المالية الناتجة عن انخفاض الإيرادات النفطية. وقد تم اعتماد المنهج الاستنباطي والأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات الاقتصادية، للوصول إلى طبيعة العلاقة التي

تربط المتغيرات الاقتصادية خلال المدة المدروسة، إذ توصل البحث إلى حقيقة: أنّ الموازنة العامة تعاني من هشاشة كبيرة أمام تغيرات أسعار النفط، ما يؤدي إلى عجز مالي عند انخفاض الأسعار، وفوائض غير مستدامة عند ارتفاعها، كما يناقش البحث تأثير هذا الاعتماد على استقرار المالية العامة والاقتصاد الوطني. توصل البحث إلى عدة استنتاجات، أبرزها ضرورة تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز دور القطاعات غير النفطية. كما يقترح مجموعة من التوصيات، منها إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض المالية، وإصلاح النظام الضريبي، واعتماد سياسات مالية أكثر استدامة لمواجهة التقلبات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، الموازنة العامة، الاقتصاد العراقي، العجز المالي، الفوائض المالية، تقلبات أسعار النفط.

المقدمة

يُعدّ النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق، إذ تعتمد الموازنة العامة بشكل شبه كلي على عائدات تصديره، وهذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط ما يؤدي إلى عجز مالي عند انخفاض أسعار الخام، وفوائض في الفترات التي تشهد ارتفاعاً في الأسعار مما أدى إلى تأثيرات مباشرة على استقرار المالية العامة، والغرض من هذه الدراسة هو تحليل جدلية العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2022) من خلال تحليل التغيرات التي طرأت على الإيرادات والنفقات والعجز المالي وانعكاس ذلك على حجم الدين العام الداخلي.

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق، بحيث يؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى عجز مالي كبير، بينما يؤدي ارتفاعها إلى فوائض مالية غير مستدامة نظراً لعدم وجود سياسات مالية مرنة.

مشكلة البحث: تعاني الموازنة العامة العراقية من تذبذب مستمر بسبب التغيرات في أسعار النفط، ما يؤدي إلى عجز مالي عند انخفاض الأسعار وفوائض غير مستدامة عند ارتفاعها، إذ يبرز التساؤل الرئيس لهذا البحث: ما مدى تأثير الاعتماد على الإيرادات النفطية في استقرار الموازنة العامة في العراق، وما هي الحلول الممكنة لتقليل هذا التأثير؟

هدف البحث: تحليل دور الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، ودراسة تأثير التغيرات في أسعار النفط على الاستقرار المالي، واقتراح حلول وإصلاحات مالية لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

أهمية البحث:

1. يساعد على فهم العلاقة الجدلية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة، ما يسهم في رسم سياسات اقتصادية أكثر استقراراً.
2. يسلط الضوء على مشكلة جوهرية في الاقتصاد العراقي تتعلق بالاستدامة المالية لتمويل الموازنة العامة.
3. يوفر توصيات لصناع القرار حول كيفية تحسين إدارة الإيرادات النفطية.

المبحث الأول: الإيرادات النفطية والموازنة العامة- الإطار المفاهيمي

تمهيد

انعكس التطور الذي حدث في وسائل الإنتاج نتيجة الثورة الصناعية، على أنماط وأساليب حياة الأفراد مشكّلا بذلك عدد لا حصر.له من الحاجات الضرورية وشبه الضرورية لمعيشتهم اليومية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة، وبالتالي البحث لزيادة الإيرادات العامة لتغطية تلك النفقات، إذ لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر المالي التقليدي ،النظرية الكلاسيكية، على تمويل النفقات العامة كما أطلق عليها الدولة الحارسة والتي اقتصرت على نفقات الأمن والدفاع من دون التدخل في عملية تنظيم أو تحفيز النشاط الاقتصادي، بل أصبحت الإيرادات العامة في مقابل التطورات التي لحقت النفقات العامة، أداةً من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، من خلال توجيه هذه الإيرادات نحو المزيد من مشاريع الإنفاق الحكومي بغية تحفيز الطلب الكلي (كما في النظرية الكينزية في ظل أزمة الكساد العالمية عام 1929وعودة دور الدولة المتدخلة، كما كان عليه في المدرسة الماركنتيلية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تعددت مصادر الإيرادات العامة في العصر الحديث وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة العامة التي تقوم بها الدولة والهدف منها، الأمر الذي يمثل تحدياً لأصحاب القرار الاقتصادي.

أولا: الإيرادات العامة:

1. تعريف الإيرادات العامة: تتمثل في مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات بهدف تمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، وكذلك لتنفيذ خططها التنموية، وتعد الإيرادات العامة الأساس الذي يحدد كيف ومتى يتم تحقيق أهداف السياسة المالية للحكومة (ريتشارد موسجريف، 1992،ص257-260). ومع التعدد الذي شهدته مصادر هذه الإيرادات، فقد برزت العديد من المحاولات لتقسيم الإيرادات العامة، على أساس التمييز بين أنواعها المختلفة على أقسام مختلفة، يضم كل منها الموارد المتحدة في الطبيعة أو المتشابهة في الخصائص، من ذلك وعلى سبيل المثال، تقسيم الموارد العامة إلى موارد تقوم الدولة بتحصيل إيرادها جبراً من الأفراد كالضرائب والغرامات، وموارد يتسنى لها الحصول عليها تنفيذاً للتعاقد بينها وبين المواطنين، كما في الدومين العام أو الخاص [(*)]، وموارد تحصل عليها الدولة بدون مقابل من ناحيتها، كالإعانات والمنح التي تقرر لصالحها، وموارد تحصل عليها من الموارد الطبيعية كإنتاج المحاصيل الزراعية (نتيجة وفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة) واستخراج وإنتاج وتصدير النفط والغاز والفوسفات وغيرها من المعادن والثروات الطبيعية (العبيدي،2011،ص108-112).

2.أنواع الإيرادات العامة: يمكن أن نشير إلى تقسيم الإيرادات العامة وكما يلي:

أ- إيرادات الدولة من أملاكها العامة: وهي الإيرادات المتحصلة من الممتلكات العامة للدولة من الدومين وتقسم على قسمين:-

1. **الإيرادات من الدومين العام:** وتكون قليلة نوعا ما، لأنّها غالبا ما تكون مجانية إلّا فيما يتعلق في بعض الحالات التي تريد الحكومة من خلالها تغطية بعض تكاليف إنشاء هذه الخدمات، مثل الإيرادات على دخول بعض المتنزهات العامة كحدائق الحيوان والمتاحف العامة، أو عبور بعض الجسور والطرق (قناوي،2006،ص156-163).

2. **الإيرادات من الدومين الخاص:** وهي بخلاف الدومين العام، حيث تدر إيراداً عالياً نسبياً، كالإيرادات من تأجير الأراضي الحكومية أو الممتلكات العامة الأخرى كالمشروعات التجارية والصناعية، والأوراق المالية التي تملكها، والعقارات والأبنية السكنية التي تنشئها الحكومة لتساهم في حل جزئي لازمة السكن الناشئة من التزايد في عدد السكان...(عمارة،2015،ص43-44).

ب- إيرادات الدولة من الرسوم والتراخيص (Licenses and Fees)

الرسوم والتراخيص: ويعد مفهوم الرسوم من المفاهيم التي تزامنت مع نشوء الدولة وتطورَ مع تطورها وزيادة نشاطاتها وأعبائها، نتيجةً لزيادة دورها في التدخل في النشاط الاقتصادي، وتحتل الرسوم مركز الصدارة في الأهمية بالنسبة للإيرادات الحكومية ومصدر قد يفوق أحياناً مصدر الضرائب، إذ تشمل الرسوم أنواعا عديدة، مثل الرسوم الإداريةK والرسوم القضائية ورسوم الامتياز، التي تفرض على الخدمات أو الأنشطة المختلفة كالرسوم على إصدار الوثائق الرسمية، مثل إجازات السوق وجوازات السفر،.... (حسين ومحمد،2017،ص13-16).

ج- **إيرادات الدولة من الضرائب (عجام وسعود،2012،ص127):** تُعد الضرائب من المصادر المهمة لإيرادات الدولة وخصوصاً في الدول المتقدمة، التي تفرضها الحكومة على المواطنين والشركات، وهي فريضة إجبارية تلزم الدولة الوحدات الاقتصادية بأدائها لها انطلاقاً من سلطتها القانونية، كما تُعد من المؤشرات المهمة على تطور وكفاءة النظام الاقتصادي، وتنقسم على قسمين هما:-

- **الضرائب المباشرة:** تفرض على الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل وضريبة التركات...، وفي هذه الحالة دافع الضريبة هو الذي يتحملها فقط.

(*) " يقصد بالدومين العام(Public domain) الأموال التي تمتلكها الدولة والتي تخضع الأحكام القانون العام، وتخصص للنفع العام، مثل الموانئ والأنهار والطرق والشوارع والحدائق العامة وغيرها والقاعدة الخاصة بالدومين العام هي (غالباً ما تكون) مجانية الانتفاع بها. أما الدومين الخاص(Private Domain) فيقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح، ويمكن التصرف بها بالبيع كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل الأفراد وتخضع لإحكام القانون الخاص". للمزيد انظر: سعود جايد العامري، عقيل حامد الحلو: مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المنهاج للنشر والتوزيع،عمان-الاردن،2020، ص55.

- **الضـــرائب غـــير المباشـــرة:** أمّا في هذه الحالة فإنّ الذي يدفع الضريبة هم أصحاب شركات الإنتاج والتسويق ولكن الذي يتحمل جزءاً من أعبائها المستهلك للسلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة(وحسب نوع السلعة أو الخدمة) مثل ضرائب المبيعات، وضريبة الجمارك، وضرائب بيع وشراء العقار وضريبة الدخان...

د- **القروض العامة عطية**،1969،ص314-315: تُعد القروض من مصادر الإيرادات غير العادية، التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل العجز في الموازنة العامة، من أجل تغطية نفقاتها، التي لم تسطع تغطيتها من مصادر إيراداتها الاعتيادية، وتُقسم على:-

- **قروض داخلية:** من خلال بيع الأوراق المالية، أو الاقتراض من أفراد أو مؤسسات.
- **قـــروض خارجيـــة:** تحصل عليها من الخارج من الدول أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وغيره مقابل فوائد عليها، وتخضع لدراسات الجدوى الاقتصادية والسياسية التي تقوم بها الجهات المسؤولة في الحكومة وتخضع لرقابة السلطة التشريعية.

هـ- **الإصدار النقدي الجديد:** وهو مصدر من مصادر تمويل الموازنة والذي يُعد إضافة جديدة إلى الكتلة النقدية (Monetary Block) من قبل البنك المركزي، ولكنه مشروط بمرونة الجهاز الإنتاجي لاستيعاب الزيادة في عرض النقود وما يخلفهُ من احتمالية زيادة في المستوى العام للأسعار، عن طريق زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات، وإلّا سوف يتسبب الإصدار النقدي الجديد بزيادة في نسبة التضخم، ولهذا فإنّ الحكومة تجعل هذا الإجراء هو الملاذ الأخير، لما له من آثار سلبية محتملة على الاقتصاد (Harvey S.Rosen & Ted Gayer,2010:p473).

ثانيا: الإيرادات النفطية

1. **مفهـوم الإيـرادات النفطيـة:** يمكن تعريف الإيرادات النفطية بأنّها "ما تحصل عليه الدولة المنتجة والمصدرة للنفط من عملات أجنبية لقاء إنتاجها وتصديرها للنفط الخام والغاز الطبيعي أو مشتقاتهما" (المنصوري،1991،ص88).وتُعرف أيضا بأنّها عائدات تتولد عن ثروة ناضبة (Natural Exhaustible Resource) وتعتمد على استمرار تدفق الثروة ويمكن أن تتوقف عند نضوبها، وهذه السمة الأبرز التي تميزها عن العوائد المتولدة من مصادر متجددة جارية (رياش،2022،ص12). وهناك من يطلق عليها بالريع أو الريوع الاستخراجية وتعني " تلك الريوع المتأتية من إنتاج وتصدير مورد طبيعي أو استخراجي كالنفط الغاز والماس و الخ... وتشكل تلك الريوع أكثر من نصف إيرادات الدولة " (المنيف واخرون،2004،ص196). وخصوصاً في الدول ذات الاقتصاد غير المتنوع (احادي المورد).ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الايرادات النفطية بأنّها: احدى أهم الموارد المالية التي تحصل عليها البلدان التي تمتاز بوفرة نفطية وحسب مايقرر من كميات مباعة على وفق مقررات منظمة اوبك أو اوابك وبالاستناد إلى الأسعار العالمية للمنتوج.

2. **أهميـة الإيـرادات النفطيـة في الاقتصـادات الريعيـة:** يُعد النفط مصدرا مهما لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية تراكم رأس المال، خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة، فالقيمة المضافة في إنتاج السلع النفطية تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى، كذلك يؤثر النفط بدرجة كبيرة في عملية تنشيط وتطوير التبادل التجاري، سواء أكان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها خاماً أو كمنتجات نفطية سيتم تبادلها وتحركها إلى جميع مناطق وبلدان العالم وتكون نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة أو من بين مجموع مصادر الطاقة أو من مجموع السلع النفطية المنتجة، ويبرز الدور المالي الرائد للنفط في اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له، حيث يرتكز اقتصاد هذه الدول بصورة رئيسة وأولية على النفط (لأنّ أغلب اقتصاداتها أحادية الإنتاج) سواء أكان ذلك في الإنتاج والدخل القومي الإجمالي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية العامة للدولة، وفضلاً عن ما يمثله النفط كمصدر مهم في توليد الطاقة، وكذلك في بناء قاعدة صناعية وخاصة صناعة التكرير والبتروكيمياويات، أو ما يتبعها من صناعات لاحقة أخرى(الوتاري،1989،ص11).

ثالثا: النفقات العامة: يمكن معرفة الدور الذي تقوم به الدولة في كل اتجاهاتها السياسية والاقتصادية من خلال تحليل نفقاتها العامة، فهي تعتبر المرآة العاكسة للنشاط الذي تمارسه الدولة (النقاش،2003،ص35-36)، وهذا ينطبق على الجميع، دولاً ومجتمعاتٍ وأفراداً. ويلاحظ من دراسة وتحليل النفقات العامة عبر الفترات الزمنية ، تطور دور الدولة، وانتقاله من الدولة الحارسة، المحايدة قليلة النفقات والتي كانت تقتصر على الأمن والدفاع بالإضافة إلى عدد قليل من المشاريع العامة، إلى دور الدولة المتدخلة، والتي تشترك في توجيه السياسة المالية من خلال زيادة أو تقليص نفقاتها العامة، لمحاولة التأثير والسيطرة على المتغيرات الاقتصادية ،عرض النقود، الطلب الكلي،... .

1- **مفهوم النفقات العامة وأقسامها:** تُعرف النفقات العامة بأنّها" مبالغ نقدية أقرتها السلطات التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية" (محمد و اللويزي،2013،ص89).أيضا تعرف النفقات العامة بأنّها" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة " (خربوش واليحيى،2012،ص142). وعلى ضوء، ما تقدم يمكن تعريف النفقات العامة بأنّها تلك المبالغ من النقود التي يتم تخصيصها والإشراف على إنفاقها من قبل السلطات التشريعية وتنفيذها من قبل السلطات التنفيذية، بناء على الحاجات الفعلية المستندة إلى الإحصائيات للسنة الماضية، والمتوقعة وفقا لمعدل التغير في السكان والمستوى العام للأسعار للسنة القادمة، والتي يحتاجها المجتمع من السلع والخدمات العامة، والتي لا يتمكن أو لا يرغب القطاع الخاص بتوفيرها، والعمل على توفيرها للجميع. هناك تقسيمات عدة للنفقات العامة، إلّا إننا نقتصر على التقسيم الذي أشار إليه الاقتصادي الإنكليزي (بيجو Pigou)، وهو التقسيم التقليدي للنفقات العامة من حيث الأثر الاقتصادي على الدخل القومي تقسم إلى :-

1- نفقات حقيقية [فعلية] (مشكور و الحلو،2016،ص32): ويقصد بها كل النفقات من قبل الحكومية لغرض الحصول على السلع والخدمات، أو الحصول على رؤوس أموال إنتاجية، وكذلك الحصول على الأموال اللازمة لدفع الرواتب والأجور، وكل ما تحتاجه الدولة لتسيير أمورها اليومية، وتقسم النفقات الحقيقية على:-

أ-نفقات جارية.

ب-نفقات استثمارية.

2- نفقات تحويلية [الناقلة] (ناشد،2008،ص38-39): ويقصد بها النفقات التي تقوم بها الدولة من خلال تحويل جزء من الدخل القومي من فئات ذات الدخل المرتفع إلى فئات ذات الدخل المنخفض، إذ إنّ الدولة لا تقوم بأي إنفاق سوى إعادة توزيع الدخل بين الفئات المتفاوتة الدخل، لغرض تقليل الفجوة بين تلك الدخول، مثل تقديم الإعانات للمشاريع والأفراد والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية والإعفاءات الضريبية.

رابعا: الموازنة العامة: تأتي كلمة الموازنة من "budjet"، وهي كلمة إنجليزية قديمة تعني حقيبة الملك التي تحتوي على الأموال اللازمة للإنفاق العام(Richard Allen & Daniel Tommasi,2001:p43).

1. تعريف الموازنة العامة: عُرّفت "الموازنة العامة(Public Budget) بأنّها خطة تفصيلية بكيفية التصرف بالموارد، أو هي خطة توضح استغلال الموارد المتاحة، وكيفية تحقيق تلك الموارد في مدة زمنية معينة" (الجميل،2008،ص23).كما ذُكرت الموازنة في القانون الفرنسي. بانها" الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة، إيراداتها، ويأذن بها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن الأهداف التي تتبناها الدولة" (الشايجي،2015،ص32). ومما سبق يمكن القول بأنّ الموازنة العامة هي خطة مالية لسنة قادمة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة، تُعد وفق أسس اقتصادية واجتماعية معيارية بهدف تحقيق منفعة عامة.

2. أنواع الموازنات: أما من حيث أنواع أساليب إعداد الموازنة العامة، فهناك عدة أنواع منها: الموازنة التقليدية(موازنة البنود)، موازنة البرامج والأداء، موازنة التخطيط والبرمجة، والموازنة الصفرية، ومن الجدير بالذكر إن اغلب الدول النامية ومنها العراق تعتمد أسلوب موازنة البنود(التقليدية) في إعداد موازناتها العامة، وهي تعد أول مرحلة من مراحل تطور أساليب إعداد الموازنة العامة، وتعرف أيضا باسم موازنة البنود والاعتمادات، وان فقراتها من النفقات والإيرادات تبوب بشكل لا يمكن المناقلة فيما بينها إلا

بموافقة البرلمان، وتسمى أيضا بموازنة الرقابة، لأنها تبقى تحت رقابة البرلمان لضمان عدم التغيير في بنودها وصرفها في الموارد المخصصة لها(ياسين واخرون،2022،ص6-12).

3. مبادئ الموازنة: إن مبادئ إعداد الموازنة العامة التي كان يتبناها الفكر الكلاسيكي لازالت حاضرة في تهيئة الموازنة العامة للدولة ومنها ما يلي (الجنابي،1970،ص110-115):

أ- وحدة الموازنة: ويقصد بها توحيد مجمل الإيرادات والنفقات العامة في موازنة واحدة، ليتسنى للسلطة التشريعية معرفة محتوياتها والإحاطة بجميع برامجها، لتكون الرقابة على النشاط المالي للدولة أكثر فاعلية.

ب- شمولية الموازنة: ويقصد بها إدراج جميع الإيرادات والنفقات العامة من دون إجراء مقاصة بينهما لسهولة الرقابة من قبل السلطة التشريعية عليها وتكون أكثر دراية بتفاصيل الموازنة.

ج- سنوية الموازنة: ويقصد بها أن تحدد الموازنة في فترة زمنية محددة وهي السنة القادمة فقط، والغرض منها أن تكون التقديرات الواردة ضمن الموازنة أكثر دقة مما لو كانت لاكثر من ذلك.

د- توازن الموازنة: يعني أن يكون جانبي الموازنة من النفقات العامة والإيرادات العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم وإيرادات الدومين ولا تشمل القروض والإصدار النقدي، متوازن حسابياً ويكون التوازن مستمر بشكل دوري ومنتظم، بعبارة أخرى فإنّ حجم الإيرادات هو الذي يحدد حجم النفقات ولذلك لا يمكن للحكومة أن تلجأ إلى الإيرادات غير الاعتيادية كالقروض والإصدار النقدي، لأنّه في اعتقادهم أنّ العجز يمثل خطراً على الاقتصاد أكثر من الفائض، إذ أنّ الحكومة إذا ما أرادت تغطية العجز لجأت إلى زيادة الإصدار النقدي مما يسبب زيادة في وسائل الدفع(زيادة العملة في التداول) دون أن يقابله زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار، وبالتالي الدخول في حلقة تضخمية تؤدي إلى انخفاض قيمة النقود، وبالتالي الابتعاد عن حالة التشغيل الكامل الذي هو منطلق النظرية التقليدية، بخلاف الفكر الحديث، الذي لم يهتم كثيراً لمبدأ توازن الموازنة، بل تبنى مبدأ عدم توازن الموازنة(عجز أو فائض) وإمكانية اللجوء إلى الاقتراض من الخارج والداخل لتغطية العجز، وزيادة الإنفاق العام في حالة الفائض، متخذاً من الموازنة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ففي حالة الكساد يتوجب على الحكومة التدخل من خلال زيادة النفقات العامة عن طريق الاقتراض (الداخلي أو الخارجي) أو الإصدار النقدي الجديد وهذا ما يسمى بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز، بشرط أن يوجه الإنفاق نحو المشروعات ذات الطابع الإنتاجي والتي تحقق عائد، مما يساهم في زيادة الإيرادات العامة في المستقبل نتيجة لزيادة الحصيلة المتوقعة من الضرائب (القيسي،2015،ص116-118).

المبحث الثاني

الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق للمدة [2004-2022]

أولا: الإيرادات العامة في العراق: للموازنة العامة خصوصية في سياسة البلد المالية وعلى درجة من الأهمية لأنّها تلعب دوراً بارزاً في عملية التخطيط المالي وتعتبر من أهم أدواته، فمن خلالها يتم تحديد توجهات الحكومة الهادفة إلى استثمار الموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق برامجها التي أعلنت عنها في المنهاج الوزاري، وفي الوقت ذاته تعتبر الموازنة أداةً مهمة للاستدلال على مدى كفاءة الحكومة وأجهزتها الإدارية في أداء المهام المناطة بها، من خلال متابعة المدخلات والمخرجات ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية (وزارة التخطيط العراقية،2021،ص23-24). كما أنّ فقرات الموازنة العراقية ليست مختلفة كثيراً عن الموازنات العامة في العالم، وحسب ما ورد في أحكام القانون الأساسي العراقي ضمن المادة(98) منه بأن الموازنة تحتوي على التقديرات السنوية للإيرادات والنفقات العامة التي يقرّها البرلمان بقانون الموازنة، أي أنّ الهيكل العام للموازنة العامة يتألف من جانبين، تقديرات الإيرادات العامة وهي مصدر لتمويل الموازنة العامة، وتتمثل في كل ما تحصل عليه الدولة من مبالغ نقدية وعينية من كافة المصادر المشرَّعة ضمن القانون، والجانب الأخر وهو الذي تُقيّد فيه تقديرات النفقات العامة، وتشمل جميع ما تقوم الدولة بإنفاقه على جميع القطاعات الاقتصادية والصحية والأمنية والاجتماعية والثقافية والتعليم لمدة قادمة سنة(غالبا) (بسيسو،1950،ص22-25). يتعين على الدولة إذا

ما أرادت تغطية نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن تحدد مصادر إيراداتها، فهي الأداة المهمة والرئيسة التي تملكها الدولة وهي المصدر الأساس في تمويل الموازنة العامة والذي تعتمد عليه الدولة اعتمادا مباشراً، إذ بدونها لن تكون هناك أية موازنة، وبعبارة أخري فالإيرادات العامة تمثل كل ما تحصل عليه الدولة من أموال بصفتها السيادية أو من أملاكها الذاتية لتغطية نفقاتها العامة وفي كافة المجالات التي تهتم بها، خلال مدة زمنية معينة (عمارة،2014،ص32).

ثانيا. الإيرادات النفطية في العراق. تُعد الإيرادات النفطية الممول الرئيس للموازنة العامة في العديد من الدول النفطية، التي تعتمد على النفط مصدرا أساسيا للدخل، ومنها العراق، الذي يعتمد على الإيرادات النفطية بدجة كبيرة تصل إلى (85-95%) من مجمل الإيرادات العامة خلال مدة البحث، إذ تمارس الدور الكبير في تعزيز الإنفاق الجاري و الاستثماري من خلال توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية، فهي توفر الأموال الضرورية لتمويل قطاعات الاقتصاد والمشاريع الاستثمارية الكبرى مثل مشاريع البنية التحتية والطاقة، مما يساهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، وأيضا تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال تخصيص جزء كبير من الإيرادات النفطية للاستثمارات الإنتاجية، والتي يمكن أن تحقق نموا اقتصاديا مستداما، وبالتالي زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تقليل الاعتماد على النفط، مثل الاستثمار في التكنولوجيا، الزراعة، والسياحة، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر، وفي ذات الوقت، تساهم في خلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة و تقلل من معدلات البطالة وزيادة رفاهية المواطنين، وكذلك يتم تحسين جودة الحياة للسكان من خلال توجيه الإيرادات النفطية للاستثمار في قطاعات مثل الصحة، التعليم، والإسكان، ما يعزز من التنمية البشرية، وأخيرا وليس أخِراً، تُستخدم الإيرادات النفطية في تعزيز البنية التحتية من خلال، إنشاء وتوسيع وتطوير المطارات والطرق وشبكات المياه والكهرباء، الأمر الذي يسهل حركة التجارة والاستثمار، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، وهذا مرهون بطبيعة الحال بالإدارة الجيدة والكفاءة العالية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية، إلى جانب مستويات متدنية من الفساد (جواد،2022،ص568). وباختصار شديد للإيرادات النفطية من الأهمية، مايجعل الحكومة غير قادرة على تأمين رواتب الموظفين والمصاريف الأخرى المتعلقة بالحياة الضرورية اليومية للمواطنين في حال انهيار أسعار النفط، وانخفاض الإيرادات النفطية، وهذا ما أثبتته تجارب الأزمات المالية وجائحة كورونا التي مرت بها البلاد.

ثالثا. تحليل الاتجاه العام للإيرادات النفطية في العراق للمدة[2004-2022].

جدول (1): إجمالي الإيرادات العامة ومعدل نموها ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الإيرادات العامة مليار دينار	الإيرادات النفطية مليار دينار	الإيرادات غير النفطية مليار دينار	معدل التغيير السنوي في الإيرادات العامة [%]	الأهمية النسبية للإيرادات النفطية [%]	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية [%]
2004	32988,8	32298,1	395839	ـــــ	98,8	1,2
2005	40435,7	39360,1	1075,60	22,5	97,3	2,7
2006	49055,5	46534,3	2521,20	21,5	94,8	5,1
2007	54964,8	51949,2	3015,60	12,0	94,5	5,5
2008	71088,6	70121,7	966900	29,3	98,6	1,4
2009	50622,5	43309,2	7313,30	28,8-	85,5	14,4
2010	70178,2	63594,1	6584,10	38,6	90,6	9,4
2011	100000,0	98090,0	1910,0	42,4	98,1	2,0
2012	119466,0	116597,0	2869,0	19,4	97,5	2,4
2013	113767,0	110678,0	3089,0	4,7-	97,2	2,7
2014	105538,7	97072,4	8466,3	7,2-	91,9	8,03
2015	66470,3	51312,6	15157,7	37,01-	77,2	22,8
2016	54409,3	44267,06	10142,2	18,1-	81,3	18,6
2017	77335,9	65496,7	11839,20	42,5	84,6	15,3
2018	106569,8	95619,8	10950,00	37,8	89,7	10,2
2019	107567,1	99216,3	8350,80	0,9	92,2	7,8
2020	63199,7	54448,5	8751,20	41,2-	86,1	13,8
2021	109081,5	95270,3	13811,20	72,6	87,3	12,7
2022	161697,4	153623,3	8074,10	48,2	95,0	4,9
متوسط المدة	81812,46	75203,09	10615,86	13,92722	91,48421	8,47

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية/دائرة المحاسبة(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي) لسنوات متعددة.

شكل (1): الإيرادات العامة والإيرادات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة(2004-2022)مليار دينار.

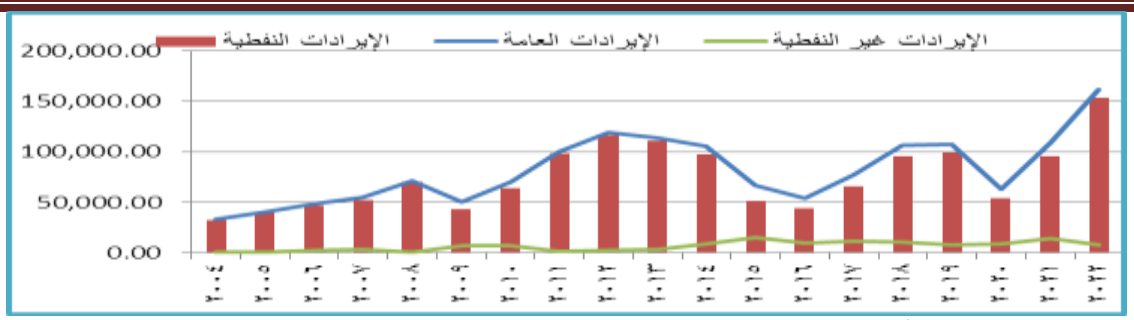

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

شكل(2): نمو الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022).

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

شكل (3): الأهمية النسبية الإيرادات النفطية وغير النفطية في العراق للمدة (2004-2022).

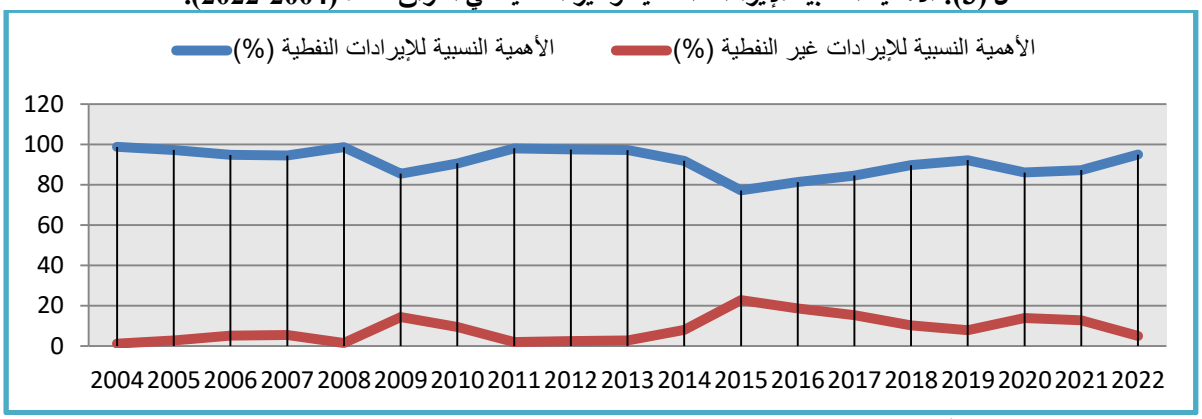

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

من خلال قراءة البيانات في الجدول (1) والأشكال البيانية (1)و(2) و(3) للأعوام (2004-2022) يتضح ما يلي:

- تطوّرت الإيرادات النفطية في العراق خلال مدة الدراسة(2004 -2022) بشكل كبير نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط مصدرا رئيسيا للدخل، إذ سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً تدريجياً في المدة (2004-2008) إذ بلغ (32988,8) مليار دينار في عام(2004)، واستمر الارتفاع حتى عام 2008، إذ بلغت(**71088,6**) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (**29,3**%)، نتيجة الارتفاع في أسعار النفط العالمية والذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، التي بلغت (70121,7) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت(98,6%)، وقد ركز العراق بعد عام 2003، على إعادة تأهيل وبناء قطاع النفط لغرض زيادة الإنتاج، بالرغم من وجود التحديات الأمنية، والتي أثرت على الإنتاج والتصدير.
- في عام 2009 انخفضت الإيرادات العامة، إلى (50622,5) مليار دينار، أي بنسبة انخفاض بلغ(28,8%) نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية التي وصلت إلى(43309,2) مليار دينار بسبب التأثر بالأزمة المالية في عام 2008 (أزمة الرهن العقاري الأمريكية) والتي انعكست على الاقتصاد العالمي، مما اضطر العراق إلى مواجهة عجز مالي نتيجة لاعتماده المفرط على الإيرادات النفطية، والتي شكلت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة نحو(85,5%).

• كما عاودت الإيرادات العامة إلى الارتفاع للمدة (2010-2012) وبصورة أكبر من المدة السابقة، إذ ارتفعت حتى بلغت(70178,2) مليار دينار عام 2010 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى (119466,0) مليار دينار عام 2012، بسبب ارتفاع معدل العوائد النفطية، التي بلغت على التوالي(63594,1) و(98090,0) و(116597,0) مليار دينار.

• أما في المدة (2013-2016) فكان التذبذب واضحاً في الإيرادات العامة، فقد بلغت(113767,0) (105538,7) (66470,3) (54409,3) مليار دينار على التوالي، بسبب حالة عدم الاستقرار التي مرت بها أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي انعكست على الإيرادات النفطية، إذ كانت على التوالي (110678,0) (97072,4) (51312,6) (44267,06) مليار دينار، فقد شَهِدَت هذه المدة انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط، ترافق مع التحديات الأخرى، مثل ارتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب، ونفقات مخيمات النازحين، ومستحقاتهم المالية، فضلاً عن تكاليف إعمار المناطق المحررة كل ذلك شكل ضغطاً على الموازنة العامة، مما أدى إلى أزمة مالية حقيقية في العراق، أدت إلى صعوبات في تمويل الإنفاق الحكومي ودفع الرواتب والتعويضات.

• المدة (2017-2019) سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً واضحاً، إذ وصلت على التوالي إلى (77335,9) (106569,8) (107567,1) مليار دينار، وذلك يعود إلى التحسن النسبي في أسعار النفط، أذ بلغت الإيرادات النفطية على التوالي (65496,7) (95619,8) (99216,3) مليار دينار، وقد نجح العراق في زيادة صادراته النفطية، واحتفظ بموقعهِ كأحد أكبر منتجي النفط في أوبك.

• أما في عام (2020) فقد أدت جائحة كورونا إلى انهيار عالمي للأسعار نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى أزمة وعجز مالي كبير في تمويل الموارنة العامة كنتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية التي وصلت إلى (54448,5) مليار دينار، الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى(63199,7) مليار دينار، وبمعدل نمو سلبي بلغَ (41,2%) عن العام السابق.

• وفي عام (2021) وتعافي الاقتصاد العالمي، وعودة الطلب على النفط إلى مستواه الاعتيادي، سجلت الإيرادات العامة نموا كبيراً بلغت نسبته (72,6%) بمبلغ (**109081,5**) مليار دينار، عن العام السابق بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية التي بلغت (95270,3) مليار دينار، وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت(87.3%).

• أما في عام(2022) فقد بلغت الإيرادات العامة (161697,4) مليار دينار، بمعدل نمو إيجابي بلغَ (48,2) عن العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغت الإيرادات النفطية(153623,3) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (95%).

ومما سبق، يتبين بأن العوائد النفطية هي العمود الفقري للموازنة العامة في العراق، وهي اللاعب الأساس في الاقتصاد العراقي، إذ تراوحت نسبة مساهمتها في مجمل الإيرادات العامة خلال مدة البحث بين(77,2%) و(98,6%) كما يظهر في الشكل البياني(1)، وهذا ما يؤكد استمرارية ريعية الاقتصاد العراقي، وما يترتب على ذلك من مخاطر تأتي من تغير أسعار النفط في السوق الدولية، مقابل النمو الخجول والمتذبذب في الإيرادات غير النفطية فكانت مساهمتها بنسبة متواضعة ترددت بين (1,2%) و (22,8%) من أجمالي الإيرادات العامة (خلال مدة البحث)، كما يظهر في الشكل(1)و(3)، فبالرغم من ارتفاع مساهمتها في الإيرادات العامة بعد عام 2009 والتفعيل الجزئي للتعرفة الجمركية بعد عام 2014، فضلاً عن استحداث بعض الرسوم مثل رسوم الهاتف النقال وشبكة الأنترنيت، ورفع ضريبة العقار، وغيرها من الرسوم والضرائب، إلّا إنّها تبقى منخفضة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ولا ترقى إلى رفع مستوى التنوع الاقتصادي، الذي يُعد من السُبل الناجعة، التي تقلل نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية وكذلك التقليل من أعراض المرض الهولندي، كما أنّ الإيرادات النفطية طوال هذه المدة تُظهِر حساسية شديدة تجاه تغيرات الأسعار العالمية ما يبرز التحدي المستمر في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وبالرغم من تحقيق عائدات كبيرة من النفط، إلّا أنّ سوء الإدارة والفساد أعاق تحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الأخرى، مما يُنبئ باستمرارية الاقتصاد العراقي بالدوران حول نفسه دون التقدم أو الخروج من حالته الريعية والاتجاه نحو استثمار الإيرادات النفطية لتنشيط باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى إلى جانب زيادة الدعم للقطاع الخاص لذلك فمن الضروري ضبط وترشيد الإنفاق العام وتنمية الإيرادات الأخرى (غير النفطية) كالضرائب على سبيل المثال، لتقليل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية وبالتالي تحسين هيكل الموازنة ومن

الضروري جداً للحكومة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي، من أجل تعزيز قوة الاقتصاد وتفعيل دور الاستثمار الوطني بما يساهم في رفع الكفاءات والخبرات الوطنية في مجال النفط ومجالات الاقتصاد الأخرى.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق للمدة[2004-2022]

تشكل العلاقة بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة محوراً أساسياً لفهم الأداء الاقتصادي للدولة، إذ إنّ الاعتماد الكبير على هذا المصدر يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الاقتصادية ولمعرفة كيفية تأثير الإيرادات النفطية على تخطيط الموازنة العامة وتحليل البيانات من خلال الاطلاع على جدول(2) والأشكال البيانية (4) و(5) و(6) و(7) التي تمثل الإيرادات العامة والنفطية و حجم الدين العام الداخلي وعجز وفائض الموازنة العامة، في العراق خلال المدة(2004-2022) يتبين ما يلي: أنّ الإيرادات النفطية في العراق خلال المدة(2004-2022)،شَهِدَت تقلبات على مدار السنوات، تبعاً للتغيرات في أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط الخام، وما يقابلها من سياسات لمنظمة أوبك في تكييف كميات النفط المُصدَّر، في محاولة للحد من انخفاض الأسعار، من خلال تقليل الكمية المعروضة، ولاستيعاب التداعيات التي قد تحدث في اقتصاداتها، نتيجة عدم استقرار أسعار النفط، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية، فقد اسأنف العراق تصدير النفط بعد عام2003 مجدداً، وأخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع بشكل تدريجي نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، ففي المدة (2004 إلى نهاية عام 2008) شهدت الإيرادات النفطية ارتفاعاً تدريجياً، أدى إلى تحقيق فائض مالي في الموازنة العامة، وفي نهاية عام 2008 إلى نهاية عام 2009، حدث انخفاض بأسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن الأمريكية)، مما أثر على عجز الموازنة، إذ وصل إلى(-6035,5) مليار دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي عن العام السبق حتى وصل إلى(8434,0) مليار دينار لمحولة تغطية العجز، ومن ثم أخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع بشكل كبير في سنوات 2010و2012، إذ بلغت(63594,1) و(98090,0)و(116597,0) مليار دينار على التوالي، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال تلك المدة، إذ وصل سعر برميل النفط الخام إلى اكثر من (100) دولار بحيث حدثت قفزة في الإيرادات النفطية، حقق منها العراق فوائض مالية في الميزانية العامة في عامي 2011و2012 بلغت على التوالي(30360)(29091,0) مليار دينار، مما ساهم في انخفاض مستوى الدين العام الداخلي عن العام السابق حتى وصل على التوالي إلى (7446.8)(6547.5)مليار دينار، وفي عام 2010 حدث عجز في الموازنة العامة مقداره (-13644,8) مليار دينار نتيجة زيادة مستوى الإنفاق العام الذي بلغ(83823,0) مليار دينار عن مستوى الإيرادات العامة الذي بلغ(70178,2)، الأمر الذي اثر على ارتفاع مستوى الدين العام الداخلي إذ بلغ(9180.8) مليار دينار عن العام السابق، غير أنّه في عام (2014) حدث انخفاض كبير في أسعار النفط الخام، ليصل سعر البرميل إلى(40) دولار، وبالتزامن مع اجتياح تنظيم داعش الإرهابي لثلثي العراق تقريبا، كل ذلك أدى إلى انخفاض شديد في الإيرادات النفطية استمر إلى نهاية عام (2016)، إذ بلغت على التوالي(97072,4)(51312,6)(44267,06) مليار دينار أدى إلى عجز مالي في الموازنة العامة لعامي (2015)و (2016) بلغ على التوالي(-3927,2) (-12658,13) مليار دينار مما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام الداخلي إذ بلغ على التوالي(32142.8)(47362.2) مليار دينار، وفي عام 2014 تحقق فائض في الموازنة العامة برغم انخفاض الإيرادات النفطية وذلك يعود إلى انخفاض في مستوى النفقات العامة وكذلك انخفاض مستوى الدين العام الداخلي عن العام السابق فوصل إلى(9520) مليار دينار، بعد ذلك وتحديداً خلال الأعوام(2017-2019) بدأت الإيرادات النفطية بالنمو مرة أخرى، ومع القضاء على فلول التنظيمات الإرهابية وتحرير المناطق التي احتلتها، وعودة الاستقرار إلى تلك المناطق، إذ بلغت على التوالي(65496,7) (95619,8) (99216,3) مليار دينار، أدى إلى فائض مالي في الموازنة العامة لعامي 2017و2018فقط، إذ بلغ على التوالي(1845.8)(25696.6) مليار دينار، أما في عام 2019 وبرغم زيادة الإيرادات النفطية سجلت الموازنة العامة عجزاً مقداره(-4156,5) مليار دينار بسبب الارتفاع الكبير في مستوى الإنفاق العام، وإما في عام (2020) وتحديدا عندما اجتاح العالم الفايروس اللعين كورونا مسبباً الانغلاق الاقتصادي في العالم وتراجع جميع الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي، تراجعت الأسعار إلى

مستويات متدنية لم تشهدها منذ عقود، وتأثر بها الاقتصاد العراقي بشكل كبير، بحيث حدث تلكؤ في تامين رواتب الموظفين وتعويضات المتقاعدين، مما اضطر الحكومة إلى الاقتراض من الداخل والخارج، وهذا خير دليل وشاهد حي على الارتباط المصيري الشديد للاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية، إذ بلغت(54448,5) مليار دينار، وحدث نتيجة ذلك الانخفاض عجز في الموازنة العامة مقداره(-12882,7) مليار دينار، الذي أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام إلى(64246,6)مليار دينار وأخيرا وفي عامي(2021-2022) بدأ التعافي يدب في الاقتصاد العالمي وتبعه الاقتصاد العراقي(بالتبعية والانكشاف الاقتصادي)، نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وبشكل واضح، بسبب عودة الطلب على النفط. من خلال ما تقدم من تحليل البيانات المالية للمدة (2004-2022)، نجد أن الإيرادات النفطية شكلت نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة، حيث تجاوزت في معظم السنوات 85% من إجمالي الإيرادات الحكومية، وأن هناك تقلبات واضحة في معدل نمو الإيرادات النفطية، ما أدى إلى تأثير مباشر على العجز أو الفائض في الموازنة، والذي انعكس على حجم الدين العام الداخلي لتغطية عجز الموازنة العامة، إذ شهدت السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات النفطية مثل (2011، 2012، 2022) تحقيق فوائض مالية ملحوظة، في المقابل، شهدت السنوات التي انخفضت فيها الإيرادات النفطية مثل (2009، 2015، 2016، 2020) عجزاً مالياً كبيراً، وكان عام 2022 من أفضل الأعوام من حيث الفائض المالي نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 61% مقارنة بعام 2021، كما شهد عام 2010 أعلى نسبة عجز مالي بسبب ارتفاع النفقات العامة مقارنة بالإيرادات.

جدول (2): إجمالي الإيرادات العامة والنفطية الفعلية ومعدل نموها وإجمالي النفقات العامة الفعلية وإجمالي الدين العام الداخلي ومعدل نموه ومقدار العجز والفائض في العراق للمدة(2004-2022)مليار دينار.

السنوات	إجمالي الإيرادات الفعلية مليار دينار	الإيرادات النفطية مليار دينار	معدل نمو الإيرادات النفطية٪	إجمالي النفقات الفعلية مليار دينار	إجمالي الدين العام الداخلي	معدل نمو الدين العام الداخلي٪	الفائض/العجز
2004	32988,8	32298,1	——	31521,4	6061,6	————	1467,4
2005	40435,7	39360,1	22	30831,1	6593,9	21-	9604,6
2006	49055,5	46534,3	18	37494,4	5645,3	44-	11561,1
2007	54964,8	51949,2	12	39308,3	5193,7	30-	15656,5
2008	71088,6	70121,7	35	67277,1	4455,5	30-	3811,5
2009	50622,5	43309,2	38-	56658,0	8434,0	90	6035,5-
2010	70178,2	63594,1	47	83823,0	9180,8	6	13644,8-
2011	100000,0	98090,0	54	69640,0	7446,8	23-	30360
2012	119466,0	116597,0	19	90375,0	6547,5	17-	29091,0
2013	113767,0	110678,0	5-	106873,0	4255,5	36-	6894,0
2014	105538,7	97072,4	12-	83556,0	9520,0	119	21982,7
2015	66470,3	51312,6	47-	70397,5	32142,8	233	3927,2-
2016	54409,3	44267,06	14-	67067,43	47362,2	38	12658,13-
2017	77335,9	65496,7	48	75490,1	47678,7	0,6	1845,8
2018	106569,8	95619,8	46	80873,2	41822,9	15-	25696,6
2019	107567,1	99216,3	4	111723,6	38331,5	11-	4156,5-
2020	63199,7	54448,5	45-	76082,4	64246,6	63	12882,7-
2021	109081,5	95270,3	75	102849,7	69912,4	9	6231,8
2022	161697,4	153623,3	61	116959,6	71000,0	1.5	65736,3

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (1)/ (*)وزارة المالية/دائرة المحاسبة(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي) لسنوات متعددة.

شكل(4): الإيرادات العامة والنفطية الفعلية والنفقات العامة الفعلية في العراق للمدة(2004-2022).

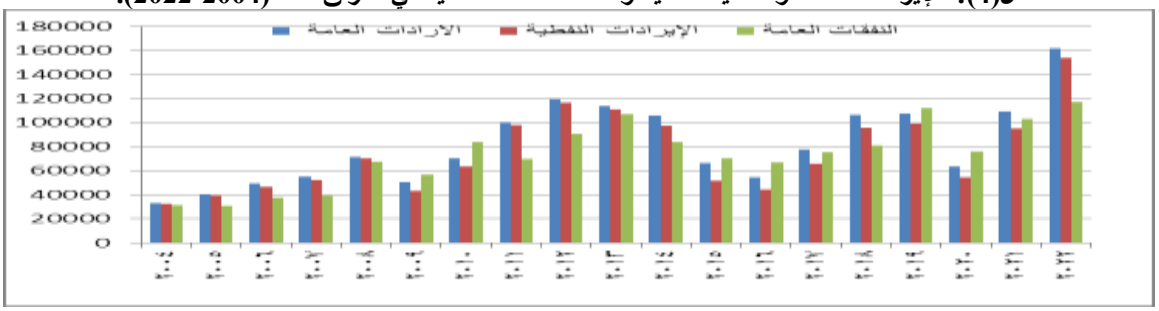

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(2).

شكل(5): الإيرادات النفطية الفعلية والنفقات العامة الفعلية وإجمالي فائض/عجز الموازنة في العراق للمدة(2004-2022).

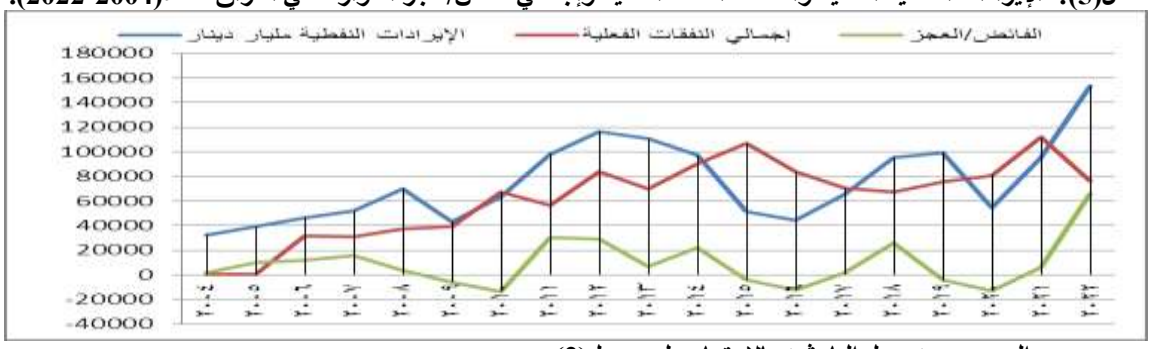

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(2).

شكل(6): إجمالي الدين العام الداخلي وإجمالي فائض/عجز الموازنة في العراق للمدة (2004-2022)

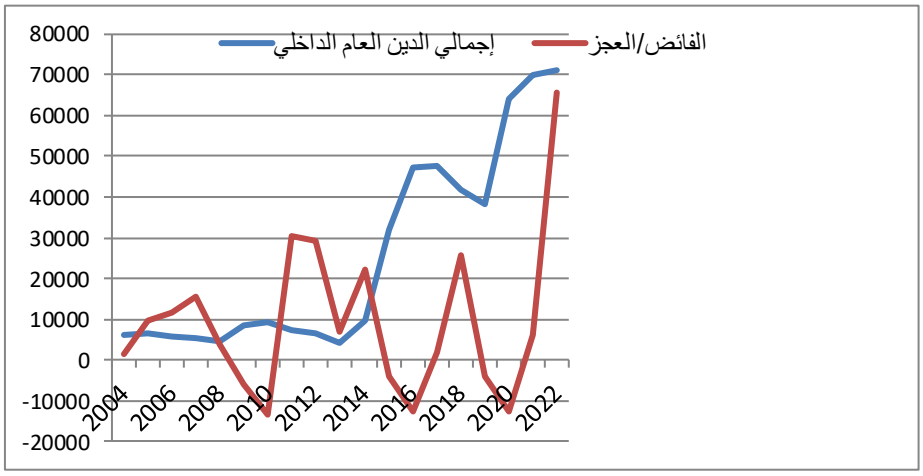

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(2).

شكل(7): معدل نمو الإيرادات النفطية و الدين العام الداخلي في العراق للمدة(2004-2022)

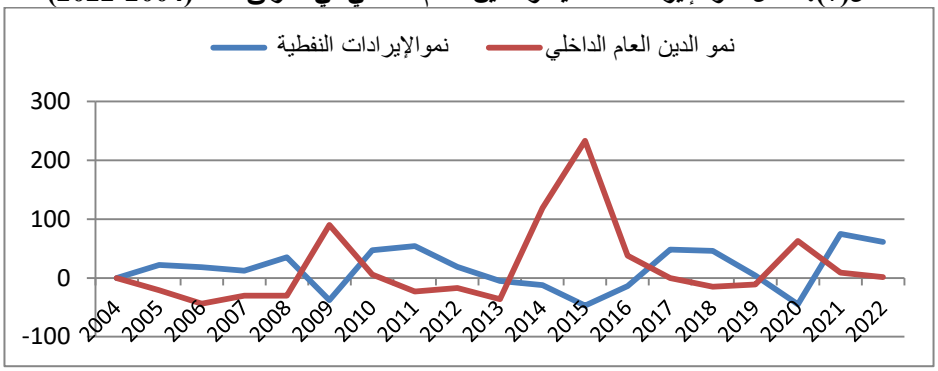

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول(2).

الاستنتاجات

استناداً لفرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2022) تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. تعتمد الموازنة العامة بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، مما يجعلها غير مستقرة في ظل تقلبات الأسعار العالمية.
2. تعاني الموازنة العامة من عجز مالي كبير في فترات انخفاض الإيرادات النفطية، بينما تحقق فوائض مالية عند ارتفاع أسعار النفط، مما يدلل على صحة الفرضية في اغلب سنوات البحث، باستثناء عامي (2010,2019) والتي سجلت عجزاً في الموازنة العامة بالرغم من زيادة الإيرادات النفطية بسبب زيادة مستوى الإنفاق العام عن مستوى الإيرادات العامة.
3. استمرار حالة عدم التأكد لدى المؤسسة الاقتصادية ومتخذِ القرار في الحكومة، بسبب تذبذب مصادر التمويل للموازنة العامة.
4. هناك عدم توازن في توزيع الإيرادات والنفقات، حيث تشهد بعض السنوات زيادة كبيرة في النفقات دون وجود إيرادات كافية لتغطيتها.
5. عانت الموازنة العامة في العراق من تزايد مستمر في حجم النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وذلك بفعل التشغيل المتزايد في الإنفاق العام المتولد نتيجة للضغوط الاجتماعية على الحكومة بطلب التشغيل وذلك لضعف أداء القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب الأيدي العاطلة، مما زاد من حجم العجز المالي في الموازنة العامة برغم الزيادة في الإيرادات النفطية كما حدث في عامي(2010,2019).

التوصيات

1. تعزيز التخطيط المالي من خلال تطوير استراتيجيات استثمارية طويلة الأجل تعتمد على معايير اقتصادية واضحة بدلاً من الاعتماد الكامل على تقلبات الإيرادات النفطية، لضمان استدامة التنمية الاقتصادية، فلابد من تقليل الاعتماد على النفط من خلال تنويع مصادر الدخل، للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد وعلى المشاريع الاستثمارية بشكلٍ خاص.
2. ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات، مثل تطوير القطاعات غير النفطية.
3. إنشاء صندوق سيادي، للتقليل من آثار التقلبات الاقتصادية، واستثمار الفوائض النفطية، في الداخل لدعم تنمية القطاعات النفطية و غير النفطية، وفي الخارج لزيادة التراكم الرأسمالي، ويكون تحت إدارة مشتركة بين الحكومة والبرلمان والأجهزة الرقابية الأخرى ويكون مستقل في قراراته على نمط قرارات البنك المركزي، من خلال تخصيص جزء من الفوائض النفطية لمواجهة العجوزات المالية في السنوات التي تنخفض فيها الإيرادات النفطية.
4. العمل على تقليل النفقات غير الضرورية وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي لضمان تحقيق استدامة مالية.
5. دعم القطاع الخاص ليكون مساهماً فعالاً في الاقتصاد الوطني من خلال تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
6. رسم سياسة ضريبية ملائمة، وتوازن بين تشجيع القطاع الخاص من جهة وتوفير موارد مالية تدعم الإيرادات العامة، وذلك بوضع جدول زمني للإعفاءات الضريبية وبما يلائم قدرة المشروعات الاقتصادية على الاستمرار، فضلاً عن تحقيق التوسع في الإيرادات من هذه الضرائب.

المصادر [REFRENCE]

1- أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية،1991.

2- ازل جبار رياش، تأثير الإيرادات النفطية في نفقات الحماية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية ،كلية الإدارة والاقتصاد،2022.

3- احمد خلف حسين، شيماء فارس محمد،" السياسة الجبائية في العراق"، مجلة تكريت للحقوق، المجلد(1)، العدد(2)، ج1، 2017.

4- بيداء كاظم جواد،" دور الإيرادات النفطية لتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق حالة دراسية"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (16)، العدد (45)، 2022.

5- عبد العزيز الوتاري، الموارد النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، المجلد(١٥) ، العدد(٥٥) ، ربيع١٩٨٩.

6- أعاد حمود القيسي،" المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط9، 2015.
7- حسني خربوش، حسين اليحيى،" المالية العامة"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد بالتعاون مع جامعة القدس، ط1، القاهرة، مصر، 2012.
8- حمد رياض عطية،" موجز في المالية العامة "، ط3، دار المعاف ، الإسكندرية، مصر، 1969.
9- خليل علي محمد، سليمان احمد اللوزي،" المالية العامة" دار زهران للنشر-والتوزيع"، ط1، عمان 2013، ص89.
10- رانيا محمود عمارة، " المالية العامة- الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2014.
11- رانية محمود عمارة، " المالية العامة الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
12- ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف،" المالية العامة في النظرية والتطبيق"، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1992.
13- سرمد كوكب الجميل،" الموازنة العامة للدولة مشاركة وشفافية ومساءلة"، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط1، 2008.
14- سعد بسيسو،" موجز علم المالية العامة والتشريع المالي العراقي"، مطبعة التفيض، بغداد، 1950.
15- سعود جايد العامري، عقيل حامد الحلو: مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المنهاج للنشر- والتوزيع،عمان-الاردن،2020.
16- سعود جايد مشكور، عقيل حميد الحلو،" مبادئ المالية العامة والتشريع الضريبي في العراق"، المثنى، ط1، 2016.
17- سعيد علي محمد العبيدي،" اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2011.
18- سوزي عدلي ناشد،" أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
19- طاهر الجنابي، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1970.
20- عثمان محمد ياسين، وأخرون،" تقييم أساليب إعداد الموازنة العامة (دراسة تحليلية)"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة جنوب مصر، العدد(1)، السنة(10)،2022.
21- عزت قناوي،" أساسيات في المالية العامة"، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
22- غازي عبد الرزاق النقاش،" تحليل أسس الاقتصاديات المالية"، دار وائل للنشر، ط4، عمان، 2003.
23- ماجد المنيف وآخرون ، التحولات الاقتصادية العربية والألفية الثالثة، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، ٢٠٠٤.
24- ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، "المالية العامة"، دار النخلة للنشر، طرابلس، لبيا، 2002.
25- وزارة التخطيط العراقية،" تقييم السياسة المالية في العراق"، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير السياسة المالية لسنة (2022)، 2021.
26- وليد خالد الشايجي،" المدخل إلى المالية العامة الإسلامية"، الأردن، دار النقاش، ط1، 2005.
27- Harvey S.Rosen & Ted Gayer: Public Finance Published By- McGraw-Hill/Irwin, American New York, Ninth Edition, 2010 .□
28- Richard Allen, Daniel Tommasi, "Managing Public Expenditure A Reference Book for Transition Countries", OECD, Paris- France, 2001.